

وثيقة معلومات عن برنامج الحصول على نتائج (PID)
مرحلة بلورة المفاهيم

رقم التقرير: 84646
(تصدر IDU رقم التقرير تلقائيا ولا يجب تغييره)

اسم البرنامج	المشروع المتكامل لإدارة المخاطر
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
القطر	المغرب
القطاع	الحماية ضد الفيضانات (50%)، قطاع التمويل العام (30%) الزراعة العامة والصيد وقطاع الغابات (20%)
أداة الإقراض	البرنامج القائم على النتائج
رقم البرنامج	P144539
(في حالة إضافة مالية) رقم البرنامج الأصلي	غير متوافر
المقترض أو المقترضون	حكومة المغرب
الوكالة المنفذة	وزارة الشؤون العامة والحكامة
تاريخ إعداد وثيقة المعلومات عن البرنامج القائم على النتائج (PID)	07/16/2013
التاريخ التقديري لانتهاؤ من التقييم	05/29/2014
التاريخ التقديري لاعتماد مجلس الإدارة	07/22/2014
قرار استعراض المفاهيم	في أعقاب استعراض المفاهيم، اتخذ القرار بالمضي قدما في إعداد العملية.

I. الديباجة والسياق

أ. سياق القطر

على الرغم من أن أداء المغرب الاقتصادي يعتبر جيدا نسبيا على مدى العقد الماضي، إلا أن البلاد لا تزال تواجه تحديات هامة في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية على المدى المتوسط. وقد حقق المغرب تقدما اقتصاديا كبيرا خلال العقد السابق للربيع العربي. حيث بلغ متوسط النمو 4.8 في المئة خلال 2001-2012، مقارنة مع 2.8 في المئة في التسعينيات من القرن الماضي وبلغ معدل التضخم أقل من 2 في المئة خلال تلك الفترة. كما تضاعف نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي (GDP) ليصل إلى 2951 دولار أمريكي في عام 2012؛ وانخفضت نسبة البطالة من 13.6٪ في عام 2000 إلى 9 في المئة في عام 2012؛ وانخفض الفقر المدقع من 15.3 في المئة إلى نحو 8.8 في المئة بين عامي 2001 و 2008. ومع ذلك، منذ بداية الأزمة المالية العالمية، وخاصة في الآونة الأخيرة، تزايدت تحديات إدارة الاقتصاد في المغرب بدرجة كبيرة. ومن المتوقع أن تطورات منطقة اليورو واستمرار ارتفاع أسعار الوقود والواردات الغذائية تتسبب في

استدامة الضغط على الأرصدة المالية والخارجية . وقد بلغ العجز في الحساب الجاري 9.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012 وتدهور العجز المالي إلى 7.6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2012. وقد ثبت عدم كفاية تمويل العجز من خلال الاقتراض الخارجي الكلاسيكي من الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف، إلى جانب أن منحة رأس المال لا تكفي، مما قاد الحكومة إلى زيادة السندات بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي في الأسواق المالية الدولية في ديسمبر/ كانون الأول عام 2012 ، أسفر ذلك عن ارتفاع الدين الحكومي المركزي بنسبة 5.1 نقطة مئوية من إجمالي الناتج لمحلي في عام 2012 لتصل إلى 58.8 في المئة من إجمالي الناتج المحلي. وعلاوة على ذلك، تظل مواطن الضعف الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد سائدة - مع حوالي 8 مليون نسمة (ربع السكان) إما في فقر مدقع أو تحت تهديد مستمر في الارتداد مرة أخرى إلى برائن الفقر. وتعتبر الفجوة بين مستويات المعيشة الريفية والحضرية في المغرب أعلى من أي بلد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) حيث تصل معدلات الفقر في المناطق الريفية تقريبا إلى 3 مرات أعلى مقارنة بالمناطق الحضرية.

في هذا السياق للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، تستمر مواطن الضعف في المغرب عرضة للعديد من المخاطر والصدمات الخارجية الهامة المتنوعة. وأهمها الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلب أسعار السلع الأساسية (وخاصة للحصول على الطاقة والمنتجات الغذائية)، والمخاطر الطبيعية (مثل الزلازل وما يرتبط بها من تسونامي والفيضانات والجفاف وغيرها)، والمخاطر التكنولوجية (مثل حوادث النقل وعلى الأخص انسكاب النفط في البحار ، الخ) والمخاطر البيولوجية التي تصيب الإنسان والحيوانات أو النباتات. وفيما يتعلق بمواطن الضعف في الاقتصاد الكلي المرتبط بتقلبات أسعار السلع الأساسية، تحدث المخاطر أساسا بسبب الاعتماد الكبير على منتجات الطاقة المستوردة، مثل النفط. وتغطي واردات الطاقة 97 في المئة من إجمالي الاحتياجات من الطاقة، كما تأخذ في الازدياد القطاعات سريعة النمو مثل النقل المعتمدة على كثافة الطاقة . وبالإضافة إلى ذلك، يتضاعف انكشاف البلاد بسبب نظام الدعم الشامل المعمول به حاليا، والذي يحمي كل من القطاعات الاقتصادية والسكانية من ارتفاع الأسعار بواسطة تحويل تذبذب الأسعار هذا إلى ميزانية الحكومة عاما بعد عام. يُعرض نظام الدعم هذا الحكومة والموازنة العامة للدولة لمخاطر عظيمة في أسعار السلع الأساسية من خلال القيام الحكومة بدور التأمين ضد ارتفاع أسعار الواردات بحكم الواقع.

تعتبر الأخطار الطبيعية حقيقة هامة حيث تتعرض البلاد كثيرا إلى تفاقم التوسع العمراني في المناطق المعرضة للخطر وللتغير المناخي. فقد أفضى زلزال أجادير في عام 1960 والذي استمر فقط لمدة 10 ثواني إلى وفاة أكثر من 15,000 مغربي وترك العديد من الآخرين بلا مأوى، بالإضافة إلى الخسائر في الممتلكات وسبل العيش. كما إنه لا يزال يُمثل في ذاكرة معظم المغاربة زلزال الحسيمة في سنة 2004 الذي أسفر عن مقتل أكثر من 600 شخص وجرح أكثر من 1000، وترك العديد من المشردين ودمرت الأصول تماما. وبالمثل، تسببت الفيضانات الأخيرة في طنجة (2008) و آل الغرب (2009) في خسارة اقتصادية كبيرة وتدمير الأصول. ومن المنتظر إن يتسبب تغير المناخ في زيادة بداية كل من الكوارث (السريعة : مثل العواصف والفيضانات) و(بداية الكوارث بطيئة الحدوث، مثل الجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر، مما يؤدي إلى حدوث المزيد من الفيضانات الساحلية والتلح) لاسيما في المناطق الحضرية المعرضة أكثر لهذه الكوارث؛ على سبيل المثال، تضم الدار البيضاء، 3.3 مليون شخص، بالإضافة إلى 300,000 نسمة أخرى

في المناطق المحيطة بها، ومن المتوقع أن يزداد عدد القاطنين بها إلى 5.1 مليون نسمة بحلول عام 2030، وتعرض المدينة للفيضانات، وتآكل السواحل، وستصبح الفيضانات أكثر وضوحا في السنوات التي ستسبق عام 2030، حيث من المنتظر ارتفاع مستويات سطح البحر بنسبة قد تصل إلى 20 سم (تقديرات الحد الأعلى) في حين أن الشواطئ تتراجع بنسبة تصل إلى 15 متر¹.

في ضوء أهمية قطاع الزراعة، فإن الأخطار الطبيعية أيضا لها أصداء اقتصادية عميقة على الاقتصاد المغربي. فقد ساهم القطاع بنسبة 15 في المئة من إجمالي الناتج المحلي وبنسبة 23 في المئة من صادرات المغرب. ويوفر القطاع فرص عمل لحوالي نصف القوى العاملة الوطنية، وهو مسؤول عن 75 في المئة من العمالة الريفية. تعتبر الغالبية العظمى من الحيازة الزراعية البالغ عددها 1.5 مليون مزارع شبه قائمة على الكفاف حيث تعاني من انخفاض الإنتاجية ومن مستويات جودة المنتج ومحدودية تكامل الأسواق. كما تعتبر هذه المزارع صغيرة (70 في المئة أقل من 5 هكتارات) وتعتمد إلى حد كبير على الأمطار، وبالتالي تتعرض لموجات الجفاف المتكررة. ويزيد من جوانب الضعف حقيقة أن كميات الأمطار المسجلة تظهر اتجاهها سلبيا على المستويين الوطني والإقليمي (على سبيل المثال، على الصعيد الوطني، انخفض هطول أمطار الربيع بنسبة 40 في المئة منذ الستينيات)².

ب. السياق القطاعي والمؤسسي للبرنامج

على مدى السنوات الأربع الماضية عملت حكومة المغرب بشكل وثيق مع البنك الدولي، وأجرت عمليات تقييم شاملة لبعض النقاط الرئيسية لمواطن الضعف في الاقتصاد والمجتمع³. بدأ المغرب باتخاذ مبادرة طموحة في عام 2008 من خلال حكومته تهدف إلى الاقتراب من إدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها البلاد بطريقة أكثر شمولية بدلا من النظر إليها بطريقة "منفردة"، كما كان الحال كذلك تقليديا، وذلك من أجل تحقيق هدف تعزيز مرونة المغرب في مواجهة عدة أخطار رئيسية. أكمل المغرب، كخطوة أولى، بدعم من البنك الدولي وبعض الجهات المانحة، تقييم المخاطر بشأن الأخطار الطبيعية الرئيسية التي تواجهها البلاد، بما في ذلك قطاع الزراعة وتقلب أسعار السلع (الطاقة). وقد تم اختيار هذه المخاطر نتيجة لتقييم حكومة المغرب الأولى للمخاطر التي قررت أن هذه المخاطر لديها تأثيرات تراكمية عالية سياسية واقتصادية واجتماعية - على الرغم من الفهم الواضح للمخاطر الإضافية (مثل المخاطر في القطاع المالي) التي هي على حد سواء هامة منهجيا ولكن لن يتم التعامل معها في إطار شراكة المغرب والبنك الدولي في مجال إدارة المخاطر. و أفصى التقييم إلى موجز النتائج التالية (لمزيد من التفاصيل انظر الملحق الثالث وكذلك التقرير الملحق : " Building Morocco's Resilience: Inputs for an Integrated Risk Management Strategy أو "بناء مرونة المغرب : مدخلات لاستراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر")⁴.

¹البنك الدولي 2010، التكيف مع التغير المناخي و الحد من المخاطر الكارثية في المدن الساحلية في شمال أفريقيا

²<http://www.arabwatercouncil.org/administrator/Modules/Events/TWRA%20Morocco%20Paper.pdf>

³يتمول بدعم من خلال دعم البنك الدولي والمرفق العالمي للحد من الكوارث والانتعاش (GFDRR) و الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) والصندوق الاستئماني للتنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والمبادرة الأولى (FIRST).

⁴يركز الموجز أدناه على المخاطر الطبيعية فقط حيث يشكل ذلك المجال المستهدف للعملية المقترحة و تمثل المباني من كافة الأنواع ما يقرب من 70% من القيمة الكلية المعرضة للخطر (1,86 تريليون درهم مغربي) وربما تشكل المباني العامة نسبة 10% من تلك القيمة و تشمل على أنواع متنوعة من البنية التحتية مثل الموانئ والمطارات و السكك الحديدية والطرق والشبكة الكهربائية وذلك يشكل مقدار 30% من القيمة الكلية المعرضة للخطر.

يعتبر المغرب معرض بشدة إلى عدد مختلف من المخاطر الطبيعية وتم الآن تحديد مدى التعرض التي تواجهه البلاد. وكجزء من شراكة البنك الدولي مع المغرب حول المخاطر، تم تطوير أداة التحليل القائم على نظم المعلومات الجغرافية، ("تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (MnhPRA)، بهدف تحليل مخاطر الزلازل والفيضانات والتسونامي والجفاف وانهيار الأراضي في المغرب. وحددت هذه الأداة تعرض المغرب لخطر كبير جدا نظرا للأخطار الطبيعية. ويبلغ إجمالي تعرض المغرب - يقاس بموجب أصول البيئة المبنية- إلى 2.7 تريليون درهم مغربي (أو ما يوازي ما يقرب من 90000 درهم مغربي للفرد) و يبلغ متوسط الخسارة السنوية 5.0 مليار درهم مغربي، وذلك بسبب المخاطر الطبيعية. ووفقا لتقديرات تقييم المخاطر الاحتمالية، على مدى الثلاثين سنة المقبلة، هناك احتمال حدوث زلزال أو فيضان قد يصل إلى نسبة 95 في المئة مما سيتسبب في خسائر تبلغ 5 مليار درهم مغربي، واحتمال 90 في المئة من حدوث حدث ما يتسبب في خسائر قيمتها 10 مليار درهم مغربي واحتمال 65 في المئة إن حدثا آخر يتسبب في خسائر تقدر بنحو 25 مليار درهم مغربي. وعلاوة على ذلك، فإن التأثيرات المتوقعة لأحداث المخاطر الطبيعية الشديدة على الميزانية والاقتصاد تعد تأثيرات هامة-ونادرة ولكن محتملة- بنسبة زلزال واحد في 10,000 عام (مثل الزلزال الذي حدث في اليابان عام 2011) من شأنه أن يؤدي إلى خسائر مباشرة تبلغ 41.3 مليار درهم مغربي أو ما يمثل 18 في المئة من ميزانية الحكومة وأكثر من 4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي (و قد يزيد إضافة الخسائر غير المباشرة من التأثير على الميزانية إلى 23 في المئة وأكثر من 6 في المئة من إجمالي الناتج المحلي)، في حين إن عائد الفيضانات على مدار 1000 سنة قد يؤدي إلى التأثير على الميزانية بنسبة 5 في المئة وأكثر من 1 في المئة من إجمالي الناتج المحلي . ومع ذلك، تؤثر المخاطر المختلفة على أجزاء مختلفة من البلاد بشكل مختلف:

- على سبيل المثال، يتركز خطر الزلازل في المقام الأول في شمال المغرب، وإلى حد أقل، على خط يمر عبر فاس ومراكش حتى أغادير. وتتعرض خمسة أقاليم (الناظور والحسيمة وبركان وتازة وتطوان)، وهو ما يمثل 8٪ فقط من إجمالي تعرض البناء الوطني، لزلزال يتسبب في متوسط خسائر سنوية (AAL) تمثل 34 في المئة من إجمالي زلزال البناء الوطني . هذا يعني إنه في المتوسط ، فيما يختص بالمباني فقط، تساهم نسبة 8 في المئة من المباني المعرضة لمخاطر الزلازل في خسائر محتملة تصل إلى 34 في المئة. ومن الجلي، إذا كان من المستطاع إقلال خطر تعرض 8 في المئة من المباني للزلازل في المغرب، فيمكن خفض مخاطر الضرر الكلي للمباني في المغرب خفضا كبيرا .

- وبالمثل، تعتبر الفيضانات مشكلة مزمنة في المغرب حيث تتسبب في متوسط أضرار أكبر بكثير من أضرار الزلازل، وتسجل خسائر قدرها 4.2 مليار درهم مغربي من إجمالي متوسط الخسائر السنوية (AAL). كما تؤثر مخاطر الفيضانات في العديد من مناطق المغرب (في الواقع، تؤثر في معظم الأقاليم) بالمقارنة مع مخاطر الزلازل ولكنها تؤثر أيضا في أماكن محددة فقط (أي، فقط في بعض أجزاء من كل إقليم). وتحدد أداة تحليل تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب MnhPRA مساهمة أربع أقاليم (القنيطرة وتطوان والدار البيضاء وسبيدي قاسم) بنسبة 60 في المئة في متوسط الخسائر السنوية (AAL) من إجمالي المباني التي تتعرض للفيضانات.

- فيما يختص بالجفاف، تقدر أداة تحليل تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب MnhPRA إن متوسط الخسائر السنوية (AAL) في إنتاج الحبوب (الذي يشكل فقط جزء من إجمالي القيمة

المضافة للقطاع الزراعي) يصل إلى حوالي 2.7 مليار درهم مغربي ومن الجلي، أن 90 في المئة من الزراعة المغربية التقليدية تعتمد على هطول الأمطار، فهذا القطاع عرضة للمخاطر المناخية ذات الصلة، ليس فقط عرضة للجفاف بل أيضا للفيضانات. كما تشكل الآفات والأمراض وتقلبات أسعار السوق مخاطر هامة أخرى. وتُعد المناطق الثلاث الأكثر تعرضا هي سوسة ماسة درع ومكناس ومراكش- تانسيفت. وعموما، تشير التقديرات إلى أن التعرض الإجمالي لقطاع الزراعة لمخاطر مختلفة بلغ 75 مليار درهم في المغرب في عام 2008، و سيبليغ 185 مليار درهم مغربي في عام 2020.⁵

تقدير خسائر المخاطر الطبيعية في المغرب على العائد خلال فترات زمنية مختلفة (مليون درهم مغربي)

تعرض*	مخاطر	متوسط الخسائر السنوية**	تكلفة الخسائر	فترة العائد (اعوام)				
				1000	500	100	50	20
2,700,000	الزلازل	850	0.0003	48,000	35,800	15,417	9,570	4,523
2,700,000	الفيضانات	4,177	0.0016	34,100	29,717	27,556	26,161	22,275
2,700,000	التسونامي	125	0.00005	58,852	28,013	404	3	2
	الجفاف (ثلاث محاصيل فقط)	2,696	na	غير متوافر	18,035	17,367	16,638	15,678

* قيمة إجمالي تعرض المباني والبنى التحتية (مليون درهم مغربي)

** متوسط الخسائر السنوية (AAL) (مليون درهم مغربي)

نظرا لهذه المخاطر، تستثمر حكومة المغرب في مجموعة من مبادرات إدارة المخاطر، والبعض منها قائم بالفعل. وبغية مواجهة الكوارث الطبيعية، على سبيل المثال، وضعت حكومة المغرب نظاما جيدا لمواجهة الأزمات في وزارة الداخلية - يدعمها إطار تشريعي يتناسب مع الأزمات في عام 2004، وقد أوصت اللجنة الملكية التي أسسها الملك بإقامة (أولا) لجنة التنسيق الوطنية لتنسيق حالات الطوارئ من خلال الجمع بين الوزارات المختلفة واللجان الفنية والعلمية خلال حدوث كارثة ما. (ثانيا) يقع على عاتق مركز اليقظة والتنسيق (CVC) إدارة تنسيق حالة الطوارئ الفعلية على أرض الواقع، من خلال تخصيص الموارد (المالية والمادية)، فضلا عن التنسيق بين أصحاب المصالح. كما يأوي هذا المركز "غرفة الأزمات"، المخصصة لتنسيق هؤلاء الأشخاص المنتشرين في الميدان خلال حالة الطوارئ ودعمهم ومساعدتهم وفقا لخطة برنامج منظمة الإغاثة على صعيد القطاع في حالة حدوث كارثة (ORSEC)، التي يتم إطلاق عملها في وقت وقوع كارثة (وفقا للنشرة الدورية رقم 25 و 172) مما يمكن وزارة الداخلية، من خلال الولاية

⁵دراسة عن إدارة المخاطر وتأسيس نظام تأمين الفلاحة في المغرب، وزارة الفلاحة والصيد البحري، 2010.

التابعين لها والحكام على الصعيدين الإقليمي والمحلي، بتحمل مسؤولية التفاعل مع هذه المرحلة. وتنص الخطة على تدخل الحكومة المركزية فقط عندما يسعى الحاكم الحصول على الدعم (مثلا عند عدم كفاية الموارد البشرية والمادية على المستوى المحلي لإدارة الأزمة). وعلى الرغم من تواجد إجماع عام في الآراء بين كيانات الحكومة المغربية والمجتمعات المحلية على فعالية المركز منذ عام 2007 إلا إنه لم تحدث كارثة "رئيسية" (بحجم كارثة الحسيمة على سبيل المثال) قد ضربت المغرب لتقييم فعالية للوكالة الحالية.

فيما يتعلق بالحماية من الأخطار الطبيعية والتأهب للتصدي لها، تم إطلاق عدد من المبادرات بالفعل على سبيل المثال، من وجهة النظر القانونية، تم تفويض قطاع البيئة للقيام بالحماية ضد مخاطر الكوارث الطبيعية (وفقا للمرسوم رقم 2-99-922 الصادر في عام 2000)، فضلا عن إدارة الأزمات المتعلقة بالتلوث البحري (وفقا لخطة الطوارئ الوطنية، المنفذة منذ عام 2003)، في حين تندرج كافة الأزمات الأخرى تحت مسؤولية وزارة الداخلية (المرسوم الصادر منذ عام 1997). تجري الوكالات العلمية مثل المعهد الوطني الجيوفيزيائي (ING) أبحاثا على مناطق المخاطر الزلزالية في المغرب فضلا عن رسم خريطة وطنية لمناطق المخاطر الزلزالية لوضع قوانين أفضل للبناء. وبالمثل، تتولى مكاتب الأحواض الهيدرولوجية جمع البيانات عن هطول الأمطار وتدفق جداول المياه، كما تضع خرائط لمناطق الفيضانات. كما تتوفر برامج محددة لتخفيف مخاطر الكوارث للحماية من الفيضانات والتأهب لمواجهة الزلازل. وقد وضع قطاع المياه الاستراتيجية الوطنية للمياه في عام 2009 التي تضمن إنشاء نظم الإنذار المبكر للفيضانات، والتنبؤ بالأحوال الجوية، بما في ذلك خطط مخاطر الفيضانات لخدمة التخطيط الحضري وإدارة مستجمع المياه. كما يملك المغرب أيضا خطة وطنية للحماية من الفيضانات التي تحدد مواقع بعينها معرضة للفيضانات كما تحدد برامج الاستثمار المواتية. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالزلازل، ونتيجة لزلزال الحسيمة، تم تحديث قوانين البناء في المغرب عام 2011 (RPS 2011) وجاري بلورة قواعد حساب البنى التحتية وتصميمها بهدف تقويتها ضد الصدمات الزلزالية وسن الأحكام التقنية للهندسة المدنية والتصميم المعماري للمباني لكي تتحمل الزلازل. وفيما يتعلق بالزراعة، وضعت وزارة الزراعة والصيد البحري (MAMF) مؤخرا استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر الزراعية (حتى عام 2020) وذلك في محاولة للانتقال من إدارة الأزمات بأثر رجعي للتقليل من المخاطر، والاستثمارات المسبقة والمنتجات الجديدة للتأمين. حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى الحد من تعرض صغار المزارعين للمخاطر الزراعية؛ وتعزيز وتأمين الاستثمار الزراعي وتوفير الدعم العام المباشر لمنتجات التأمين لإدارة المخاطر الزراعية بشكل أفضل.

في مجال تمويل المخاطر، تنظر الحكومة المغربية في تطوير سوق للتأمين ضد مخاطر الكوارث ودعم التأمين ضد المخاطر الزراعية. تتولى وزارة المالية إعداد قانون التأمين ضد الكوارث (قانون 34-08) يعتمد على برنامج التأمين ضد الكوارث (حيث يتم إضافة ضمان إجباري على أي بوليصة تأمين) وكذلك إعداد برنامج اجتماعي حيث تم إنشاء صندوق التضامن ضد الأحداث الكارثية (FSEC) لتقديم تعويضات للضحايا غير المؤمن عليهم). يدعو القانون إلى قيام شركات تأمين القطاع الخاص بدور أكبر، ويقدم على وجه الخصوص إنشاء تجمع إعادة التأمين ضد المخاطر الكارثية، تتولى شركات التأمين الخاصة عملية الرسملة والشركة المركزية لإعادة التأمين المملوكة للدولة (SCR) التي من شأنها إعادة تأمين الغالبية العظمى من المتعرضين للمخاطر في بداية البرنامج. وينتظر القانون زيادة عدد العقارات السكنية والتجارية المؤمن عليها ضد الكوارث الطبيعية وتوضيح الالتزامات الطارئة للحكومة للحصول على الدعم المالي

للسكان غير المؤمن عليهم في المغرب. كما سيتم انتقال الحكومة والبلاد إلى نهج مسبق للإدارة المالية خاص بالكوارث الطبيعية مما يحول جزء من تلك المخاطر الكارثية إلى أسواق التأمين المحلي وأسواق إعادة التأمين الدولية. ويتوافر أيضا برنامج التأمين الزراعي الذي يحظى بدعم واسع النطاق من قبل الحكومة المغربية وتتولى عملية التوزيع التعاقدية الفلاحية المغربية للتأمين (MAMDA). وبدأ المناخ الشامل للتأمين يسود (بما في ذلك الجفاف) في عام 2013 و تم التأمين على 500,000 هكتار من حبوب محاصيل عام 2012-2013. ومن المتوقع أن يقوم هذا البرنامج بالتأمين على ما يصل إلى 1 مليون هكتار في 2015⁶.

مع ذلك، اتبع المغرب، حتى الآن نهجا في مجال إدارة المخاطر، يعتمد على القطاعات بدرجة عالية.

حيث تُنفذ المبادرات المذكورة أعلاه بطرق منفصلة (حسب الوزارة وحسب نوع المخاطر) وتواجه المبادرات مشاكل التشرذم المؤسسي. ويتواجد تنسيق قليل بين الوكالات الحكومية الرئيسية المعنية، أي وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون العامة والحكامة ووزارة الفلاحة والصيد البحري ووزارة السكنى والتعمير ووزارة الماء والبيئة إلخ... فعلى الصعيد المؤسسي، لا يتم فهم هذه المخاطر بالقدر الكافي، وتوكل إدارة هذه المخاطر إلى وكالات مختلفة دون تنسيق. وتتم إدارة مراحل مختلفة داخل دورة إدارة المخاطر- التأهب لمواجهة المخاطر والتخفيف من حدتها والتعافي من أثارها إلخ... فضلا عن أنواع مختلفة من المخاطر، بشكل منفصل، والروابط المطلوبة لا تتم على نحو منتظم فعلى سبيل المثال، على الرغم من تكليف مركز اليقظة والتنسيق (CVC)، وهو قطاع داخل وزارة الداخلية، بإدارة الأزمات وحماية المجتمعات المحلية وحثها على التأهب وغيرها من السلطات، ويقع هذا المركز داخل الوزارات المختلفة (وزارة السكنى والتعمير من أجل الامتثال لقوانين البناء، وقطاعات الماء والبيئة لبناء سدود الفيضانات والسدود وغير ذلك). بالإضافة إلى عدم توافر تكامل أفقي - وكذلك عمودي - هناك مجال كبير لتحسين إدارة المخاطر في كل قطاع، مثل تحسين الالتزام بقوانين البناء بشكل أفضل من الوضع الحالي أو إنشا إطار أكثر شمولاً لتمويل المخاطر.

قررت الحكومة المغربية توحيد المبادرات وتحديثها وتوسيعها للحماية من المخاطر والتخفيف من أثارها من خلال استراتيجية وبرنامج متكاملين لإدارة المخاطر وذلك نتيجة لزيادة الوعي بالمخاطر الرئيسية التي تواجهها البلاد. يتمثل الهدف العام لبرنامج الحكومة في زيادة مرونة المغرب في مواجهة المخاطر. بدأت الحكومة المغربية، كخطوة أولى، في تطوير استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمخاطر - تهدف إلى وضع رؤية واضحة للأهداف على المدى القصير والمتوسط والطويل، وكذلك للأولويات والأنشطة الاستثمارية. وقد قدم البنك الدولي الدعم المستمر لتطوير هذه الاستراتيجية، على النحو الموجز في التقرير

⁶ انظر مذكرة فنية عن تحليل تكلفة نظام هذه التغطية، مذكرة سياسات البنك الدولي، فبراير /شباط 2012، وزارة الفلاحة والصيد البحري

الملحق: "بناء مرونة المغرب: المدخلات من أجل استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر" أو (Building Morocco's Resilience: Inputs for an Integrated Risk Management Strategy). يعد الهدف من إنشاء مكتب خاص، المكتب الوطني لإدارة المخاطر (NORM) لأجل تنسيق تحليل المخاطر وقياس ذلك واتخاذ القرارات في هذا الصدد وتخصيص الموارد في مختلف الوزارات والمستويات الحكومية المختلفة، يعتبر هذا المكتب عنصرا هاما لإبراز التنسيق في هذه الاستراتيجية. وعلاوة على ذلك، تتخذ الحكومة المغربية الخطوات اللازمة لإنشاء نظام لإدارة المخاطر وجمع المعلومات على نطاق الحكومة مما يسمح بتبادل المعلومات بين القطاعات وإدارة بيانات المخاطر والأخطار والتعرض لها استنادا للمرجعية الجغرافية لذلك. ويهدف النشاطان إلى تزويد الحكومة بالترتيبات المؤسسية وترتيبات نظام المعلومات مما يتيح اتباع نهج أكثر استراتيجية لإدارة المخاطر. ويهدف المغرب، من خلال هذه الإصلاحات، إلى إقامة نظام مؤسسي أكثر تكاملا لإدارة المخاطر، سواء "عموديا" (عبر طبقات الحكومة) أو "أفقيا" (عبر الوزارات المعنية). كما يتناسب هذا النهج مع الممارسات الدولية الناشئة بشأن الإدارة المتكاملة للمخاطر (IRM) التي تعزز التكامل الأفقي والرأسي لتمكين التعاون على مدار دورة إدارة المخاطر بأكملها ويتمشى تماما مع الممارسات العالمية الناشئة في الإدارة المتكاملة للمخاطر فضلا عن الاتساق مع الإطار المبين في تقرير التنمية في العالم للبنك الدولي لعام 2014 (انظر الإطار 1).

إطار 1: تقرير البنك الدولي (WDR) لعام 2014: إدارة المخاطر بهدف التنمية

يركز تقرير البنك الدولي لعام 2014 على الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر في التنمية والحد من الفقر. ويحاج التقرير اعتبار إدارة المخاطر بشكل مسؤول وفعال أمرا بالغ الأهمية ليس فقط للحد من الآثار السلبية للصدمات والمخاطر بل أيضا لتمكين الأفراد والأسر المعيشية والشركات من البحث عن فرص جديدة للنمو والازدهار. حيث يتطلب ذلك اتباع نهج منظم يجمع بين الإعداد المسبق للمخاطر والتعامل مع الأثر الرجعي.

لذلك فمن غير المستطاع تحقيق النمو والتنمية إلا من خلال مواجهة المخاطر بمسؤولية وكفاءة، سواء تفرض المخاطر أو تتخذ طوعا. ومن ثم، يجب أن تصبح إدارة المخاطر الشغل الشاغل في كافة مستويات المجتمع. كما يعتبر الهدف من إدارة المخاطر سواء من منظور القطاع العام أو الخاص هو تخفيف الخسائر وتحسين الفوائد التي قد يتعرض لها الناس خلال مجرى حياتهم ورصد فرص التنمية.

تعتبر إدارة المخاطر هي مسؤولية مشتركة، تتطلب إجراءات يتعين على الأفراد والنظم الاجتماعية اتخاذها بالتنسيق سويا في معظم الأحوال سواء كانت المخاطر ذات خصوصية معينة أو منتظمة. ومن غير المستطاع عمليا نجاح الأفراد في مواجهة جميع المخاطر بمفردهم. حيث تتطلب إدارة فعالة للمخاطر مشاركة نظم اجتماعية واقتصادية تعمل بكفاءة تتشكل من الأسر المعيشية والمجتمع المحلي وقطاع الأعمال والنظام المالي والدولة، والمجتمع الدولي- ويقدم كل طرف من هذه الأطراف الدعم لإدارة المخاطر التي يواجهها الناس بطرق مختلفة ولكن تكميلية.

يساعد النظر إلى المخاطر بطريقة متكاملة على تحديد الأولويات، وتجنب الإسراف في الانفاق على إدارة خطر واحد وإهمال المخاطر الأخرى. ويتواجد تآزر ومبادلات في إدارة المخاطر الفردية، كما يوفر التآزر فرصا لجني الفوائد من ذلك ووضع إجراءات ذات التكلفة المنخفضة. ويتيح نهج أصحاب المصالح المتعددين إدارة المخاطر الوطنية لهذه المبادلات

وأوجه التآزر بتحديد المخاطر وإدارتها. كما ان هذا النهج يجعل عملية إدارة المخاطر أقل عرضة للاستغلال السياسي، ويقدم الآيات الجوهرية للمساءلة. مصادر: فريق تقرير التنمية في العالم

من الجلي ان يجني المغرب فوائد من نهج أكثر تكاملا لإدارة المخاطر... وتعتبر أحد الفوائد الأساسية لنهج متكامل تيسير تنفيذ الروابط المشتركة المطلوبة بين القطاعات. فعلى سبيل المثال، يؤثر فيضان ضخم على الوزارات المختلفة بشكل متباين-تتولى وزارة الأشغال العامة ضمان بناء المنشآت خارج منطقة الفيضان؛ وتتولى مسؤولية الزراعة وزارة الفلاحة إذا ما أثرت الفيضانات على المزارعين ويقع على عاتق وزارة الداخلية الخدمات الأمنية أو حالات الطوارئ؛ وتحمل وزارة الصحة مسؤولية علاج الضحايا في المستشفيات؛ كما إن وزارة المالية تعمل على تعويض الأفراد والمجتمعات المتأثرة وتمويل إعادة الإعمار. إن النظر في المخاطر بطريقة متكاملة، تجعل جهود الحكومة المغربية قادرة على إرساء الروابط اللازمة، ومن ثم تحسين البنية التحتية والقرارات المستقبلية المتعلقة بالاستثمارات العامة ذات الصلة؛ وتحديد مسبقا احتياجات الميزانية وإعطاء الأولوية لمخصصات الميزانية؛ وتنسيق الإجراءات بين الوزارات لتحسين الاتصالات، وتجنب تداخل الأعمال والاستفادة من وفورات الحجم. وخفض تكلفة مخاطر سوء الإدارة وتجاهل المخاطر وتحسين مرونة المجتمع من خلال قدرته الاستباقية قبل وقوع حدثا سلبيا من أجل الحد من الأثر الاقتصادي والاجتماعي إذا كان هناك أثر لهما. وتعتبر الحكومة، غالبا، مدير المخاطر في نهاية الأمر، ويقع على عاتقها، بحكم الأمر الواقع، المسؤولية المالية المتعلقة بالمخاطر الرئيسية التي تواجهها البلاد (على سبيل المثال، من خلال الدعم المسبق والتعويض اللاحق). كما ستمكن وزارة المالية، في حالة إدارة المخاطر استراتيجيا أكثر، من تحسين إدارة هذه المسؤولية المالية في أعقاب مواجهة البلاد لأزمة وطنية، والتي غالبا لا تدرج في الميزانية - سواء كان ذلك زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية أو النفط، أو كارثة طبيعية، أو تدفق مياه رئيسي؛ كما سيساعد هذا النهج موقف البلاد بصفتها تستبِق الأحداث في مجال إدارة المخاطر، مما يعطي إشارة قوية للمستثمرين الأجانب.

ج. العلاقة مع الحسابات المرصودة لأموال خصوصية (CAS) ومع استراتيجية الشراكة القطرية (CPS)

يساهم البرنامج المقترح بشكل مباشر في اثنين من الركائز الثلاث الاستراتيجية لشراكة القطرية (CPS) وهما (1) تقديم الخدمات للمواطنين و(2) التنمية المستدامة في ظل التغيير المناخي. وسوف يستفيد، من خلال الركيزة الثانية على وجه الخصوص، مجال البرنامج 2.4: "الحد من جوانب الضعف والاستبعاد الاجتماعي" (نتائج استراتيجية الشراكة القطرية CPS: تنسيق أفضل للسياسات الوطنية والآليات المؤسسية للحد من جوانب الضعف)؛ مجال برنامج 2.6: "إصلاح القطاع الفلاحي" (نتائج استراتيجية الشراكة القطرية CPS: تحسين تكامل صغار الملاك الزراعيين في الأسواق المحلية؛ تحسين إدارة الري). في ظل الركيزة الثالثة: يستفيد البرنامج المقترح من المجال 3.1. "إدارة المياه" (نتائج استراتيجية الشراكة القطرية CPS: معرفة أفضل لأثار نتائج التغيير المناخي CC على الموارد المائية)؛ ومن مجال البرنامج 3.4 "التغير المناخي" (تقريبا جميع نتائج استراتيجية للشراكة القطرية CPS بما في ذلك: تحسين التنسيق بين الوكالات

واتساق السياسات بشأن التغيير المناخي؛ تعريف التكيف والتخطيط من أجل تخفيف المخاطر في القطاعات الرئيسية؛ تطوير أدوات وآليات لزيادة المرونة واليقظة).

II. أهداف تطوير البرنامج

أ. هدف تطوير البرنامج

هدف تطوير البرنامج المقترح هو: " تعزيز هيكل إدارة المخاطر المالية والمؤسسية في المغرب وتدعيم القدرات الوطنية والمحلية بهدف تخطيط مشاريع تخفيف المخاطر وتنفيذها وتقييمها".

ب. النتائج الرئيسية للبرنامج

النتائج الرئيسية المتوخاة المرتبطة مع العملية هي:

- تأسيس نظام أكثر تكاملاً لإدارة المخاطر من خلال إنشاء المكتب الوطني لإدارة المخاطر (NORM) واعتماد استراتيجية متكاملة لإدارة المخاطر وإنشاء نظام إدارة المخاطر وجمع المعلومات؛
 - زيادة عدد الأشخاص المستفيدين من المشاريع ذي الأولوية لأعمال البنية التحتية العامة، مثل صيانة المنشآت العامة في أعقاب الزلزال (مدارس ومستشفيات وغيرها) وأعمال الوقاية من الفيضانات في المقاطعات المختارة؛
 - زيادة عدد المستفيدين من التأمين ضد المخاطر الكوارث (الأخطار الطبيعية، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بالمناخ)، بما في ذلك وضع آلية لتغطية غير المؤمن عليهم؛
 - المستفيدون من المشروع مباشرة، وتمثل نسبة (%) الإناث [مؤشر أساسي].⁷
- يتم إعادة النظر في كافة نتائج المؤشرات خلال إعداد المشروع وضبط هذه النتائج في ضوء أنشطة القطاع الفرعي المحددة المدرجة في العملية.

III. وصف البرنامج

ترمي العملية المقترحة لدعم هدف حكومة المغرب في إدخال تدريجي لنهج أكثر استراتيجية وتكاملاً لإدارة المخاطر ورفع مستوى المشاريع لتخفيف المخاطر. بدأت حكومة المغرب، كما ذكر أعلاه، في وضع استراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للمخاطر وهي عملية دُعمت من البنك الدولي على مدى السنوات القليلة الماضية، بما في ذلك توفير المدخلات التحليلية في عملية التنمية الاستراتيجية، على النحو الموجز في

⁷ هذا مؤشر مطلوب لقطاع رئيسي وهو متداخل جزئياً مع مقاييس المستفيدين من العناصر المتباينة للبرنامج

التقرير الملحق: "بناء مرونة المغرب: المدخلات الاستراتيجية لإدارة المتكاملة للمخاطر " أو - Building Morocco's Resilience: Inputs for an Integrated Risk Management Strategy ويعتبر إنشاء مكتب خاص، المكتب الوطني لإدارة المخاطر (NORM) لتنسيق تحليل المخاطر والقياس وصنع القرار وتخصيص الموارد في مختلف الوزارات والمستويات الحكومية المختلفة، يعتبر ذلك المكتب عنصرا هاما يتعين إبرازه في هذه الاستراتيجية. كما تتخذ الحكومة المغربية، علاوة على ذلك، الخطوات اللازمة لإنشاء نظام لإدارة المخاطر وجمع المعلومات على نطاق الحكومة مما يسمح بتبادل المعلومات بين القطاعات وإدارة بيانات المخاطر والأخطار والتعرض لها استنادا للمرجعية الجغرافية لذلك. كما أن حكومة المغرب في صدد أيضا توسيع نطاق المشاريع ذي الأولوية في تخفيف المخاطر في سياق استراتيجية شاملة للإدارة المتكاملة للمخاطر.

تشكل حاليا الاستراتيجية الوطنية للمغرب للإدارة المتكاملة للمخاطر التي تعتبر برنامج الحكومة. وذلك لتحقيق هدف هذه العملية؛ حيث أن حكومة المغرب في صدد وضع استراتيجية خاصة بها وطلبت من البنك الدولي توفير الدعم للعملية من خلال الإعداد لها. ويعتبر تأسيس تهج أكثر تكاملا في مجال إدارة المخاطر هدفا مكربا كما يتحقق على الأجل الطويل. ويدرك المغرب طبيعة الأجل الطويل لهذا الإجراء ولذا ينوي المغرب تطوير برنامج الحكومة على مراحل متباينة. ففي المرحلة الأولى للبرنامج (2014-2018)، يركز برنامج الحكومة على تقوية البنية المؤسسية والمالية بهدف إدارة مجموعة فرعية من المخاطر فقط. وفي المرحلة الثانية للبرنامج (بعد عام 2018)، تهدف الحكومة إلى توسيع نطاق أنشطة إدارة المخاطر والتأكيد على الدعائم المؤسسية بهدف تطبيق برنامج مكتمل الأركان وفقا لنهج الإدارة المتكاملة للمخاطر.

يتم تعريف حدود البرنامج المقترح: البرنامج القائم على النتائج PforR من حيث أ) الإطار الزمني. ب) الأنشطة التي سيتم دعمها. من حيث الإطار الزمني، ا) يدعم البرنامج المرحلة الأولى من البرنامج الحكومي العام، لا سيما تركيز البرنامج على أنظمة البناء وإجراءات الإدارة المتكاملة للمخاطر. ويدعم البرنامج، من ثم، تلك الإصلاحات المؤسسية والمالية الهامة فضلا عن برامج التخفيف من حدة المخاطر ذات الأولوية التي يمكن تنفيذها خلال السنوات الخمس الأولى من البرنامج الحكومي. وفيما يتعلق بالأنشطة ب)، سيتناول البرنامج (1) مساعدة الحكومة في إضافة الطابع المؤسسي على نهج أكثر تكاملا لإدارة المخاطر (جدول الأعمال المؤسسي "المبدئي")؛ (2) دعم البرامج القائمة التي تعتبر هامة لتعزيز الحد من المخاطر (جدول أعمال البنية التحتية "النهائي")؛ و (3) توسيع نطاق آليات تمويل المخاطر (جدول الأعمال "التمويل"). وكما هو مبين أعلاه (انظر الفقرة 8 و 9)، يوجد بالفعل مختلف الأنشطة لتخفيف المخاطر في مجموعة من القطاعات تستكمل بالأنشطة الناشئة المتعلقة بتحسين تمويل مخاطر الكوارث. وبالإضافة إلى دعم تعزيز الترابط والتنسيق بين القطاعات لهذه الأنشطة القائمة، يوفر البرنامج الدعم لمجموعة فرعية من هذه الأنشطة القائمة، سواء في البنية التحتية أو في الهيكل المالي؛ على الرغم من أن أولويات القطاع الفرعي المحددة تدعم وترسخ خلال الإعداد، فمن المتوخى إبراز بشكل جلي أنشطة إدارة المخاطر الطبيعية على البنية التحتية مثل إعادة صيانة المباني والوقاية من الفيضانات. كما سيتواصل تحديد حدود البرنامج أثناء إعداده.

وبشكل أكثر تحديدا، تقع أنشطة البرنامج تحت مظلة دعائم ثلاث، وهي:

أ. دعم الإصلاح المؤسسي و تطوير السياسات

تهدف هذه الركيزة إلى دعم المغرب في بناء مؤسسات من شأنها إتاحة تطبيق النهج المتكامل والاستراتيجي في إدارة المخاطر؛ كما يتعين دعم أهداف محددة بما في ذلك: (1) إنشاء المكتب الوطني لإدارة المخاطر (NORM)؛ (2) تنفيذ استراتيجية متكاملة (عبر القطاعات وعلى المستوى الوطني والمحلي) لإدارة المخاطر (بما في ذلك خطط استثمار قطاعية مرتبطة بذلك)؛ (3) تنفيذ نظام إدارة بيانات المعلومات عن المخاطر (RIMS) استنادا إلى تنفيذ تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب ونشر هذا التنفيذ وغير ذلك من مجالات الإصلاح ذات أولوية في التطوير المؤسسي. كما يتوخى أن المؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs) تشمل على ما يلي:

• المؤشر الأول المرتبط بالصرف: تأسيس المكتب الوطني لإدارة المخاطر (NORM)؛

• المؤشر الثاني المرتبط بالصرف: تنفيذ نقطة التحول الهامة في تحقيق استراتيجية الإدارة المتكاملة للمخاطر

• المؤشر الثالث المرتبط بالصرف: تشغيل نظام إدارة المخاطر وجمع المعلومات (RIMS)

ب. دعم المشاريع ذي الأولوية للتخفيف من المخاطر:

تهدف هذه الركيزة إلى دعم تنفيذ المشاريع التي تقلل من المخاطر في المغرب. تم بلورة النموذج المكثف من خلال تقييم مخاطر الكوارث الطبيعية المحتملة في المغرب (MnhPRA) كما تم تحديد مجالات الاستثمارات ذات الأولوية (أنظر أيضا في القسم الثاني أعلاه والملحق الثالث والوثيقة الملحقة: بناء مرونة المغرب: المدخلات الاستراتيجية للإدارة المتكاملة للمخاطر " أو - Building Morocco's Resilience: Inputs for an Integrated Risk Management Strategy: 1) الاستثمارات في أعمال التعديل التحديثي في مباني المدارس والمستشفيات إلخ... 2) الاستثمارات في الوقاية من الفيضانات سواء في المناطق الريفية و / أو الحضرية؛ 3) الاستثمارات على نطاق صغير في البنى التحتية للمجتمعات المحلية القادرة على مواجهة المخاطر (بناء السدود وتعويض المنازل من خلال جمع الأموال ورفع مصادر المياه)؛ 4) إنشاء نظام الإنذار المبكر للفيضانات والتسونامي؛ 5) إنشاء ورسملة الأموال المضمونة المطلوبة لاستمرار تطور أسواق التأمين ضد المخاطر والكوارث وغير ذلك من مشاريع ذي أولوية للتخفيف من المخاطر؛ ويجوز أن تشمل المؤشرات المرتبطة بالصرف (DLIs) ما يلي:

• المؤشر الرابع المرتبط بالصرف (DLI4): التعديل التحديثي (لعدد) من المباني العامة ذات الأولوية من أثار الزلزال في مقاطعات مختارة (مثل، الناظور و الحسيمة وبركان وتازة وتطوان)؛

- المؤشر الخامس المرتبط بالصراف (DLI5): الانتهاء من أعمال الحماية من الفيضانات في مقاطعات مختارة (مثل، القنيطرة وتطوان والدار البيضاء وسيدي قاسم).

ج. دعم آليات تمويل المخاطر:

تهدف هذه الركيزة إلى دعم تنفيذ برامج تحسين هيكل تمويل المخاطر في المغرب بما في ذلك القطاع الزراعي. تشمل الأهداف المحددة التي يتعين دعمها ما يلي: (1) وضع استراتيجية متكاملة لتمويل المخاطر، بما في ذلك سن قانون للمخاطر الكارثية ودعم تكنولوجيا المعلومات لإدارة البيانات ودعم البنية التحتية لسوق المخاطر؛ (2) تطوير وسيلة التأمين في القطاع الفلاحي بما في ذلك إنشاء نظم محسنة لإدارة بيانات الأرصاد الجوية؛ (3) إنشاء ورسملة الأموال المضمونة المطلوبة للاستمرار في تطوير أسواق التأمين ضد المخاطر الزراعية والكوارث؛ وغير ذلك من مجالات تمويل المخاطر ذي الأولوية. ويجوز أن تشمل المؤشرات المرتبطة بالصراف (DLIs) ما يلي:

- المؤشر السادس المرتبط بالصراف (DLI6): تأسيس البنية التحتية المطلوبة لتكنولوجيا المعلومات بهدف تنفيذ قانون تمويل المخاطر الكارثية (08-34)؛
- المؤشر السابع المرتبط بالصراف (DLI7): تأسيس نظام إدارة بيانات الأرصاد الجوية لدعم تنفيذ وسيلة التأمين في القطاع الفلاحي؛
- المؤشر الثامن المرتبط بالصراف (DLI8): رسملة صندوق التضامن ضد الوقائع الكارثية (FSEC) من خلال الائتمان الوراثة مباشرة أو المرتبط بذلك.

يعاد النظر في كافة المؤشرات المرتبطة بالصراف DLI أثناء إعداد المشروع وضبطه في ضوء الأنشطة الفرعية المحددة. بالإضافة إلى ذلك، يتعين استكشاف المؤشرات المرتبطة بالاحتياجات لوضع أحكام محتملة من أجل تمويل الطوارئ في حالة حدوث كارثة أثناء تنفيذ⁸ المشروع. ويمثل ذلك النهج المستخدم في الإقراض لأغراض استثمار محددة (SILs) حيث تدرج مكونات "الصراف" للسماح بإعادة تخصيص إجراءات القرض في حال وقوع كارثة أثناء تنفيذ المشروع.⁹

من حيث ترتيبات التنفيذ، تلعب الوزارات المعنية دورا رئيسيا خلال الأزمة ولا سيما وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة ووزارة التعمير ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة. كما تلعب الحكومات المحلية أيضا دورا رئيسيا في كل من إعداد البرنامج وتنفيذه، بصفتها المستجيب الأول للكوارث الطبيعية. ففي الوقت

⁸ يجوز احتجاز ذلك من خلال مؤشر مرتبط بالصراف حول "حدوث مخاطر محددة وتتولى حكومة المغرب إعداد خطة تصدي ملائمة"

⁹ يجوز أيضا ائتمان المؤشرات المرتبطة بالصراف وفقا للاحتياجات المحددة للبرنامج المحدد بما في ذلك مؤشر مرتبط بالصراف عن تأسيس قطاع افتحاص داخلي في الوزارات المعنية يعمل به طاقم مؤهل وبرنامج إفنحاص مقبول وطاقم للمشتريات يعمل في الهيئات التنفيذية مُدرب على المرسوم العام الجديد للمشتريات

الراهن، تتولى وزارة الشؤون العامة والحكامة (MAGG) القيادة في مجال التنسيق العام للبرنامج ويجري الفريق مناقشة مع حكومة المغرب بغية تعزيز التنسيق العام للمشروع من خلال إنشاء آلية تنسيق مخصصة للبرنامج من خلال ترشيح قائد نظير للبنك في إعداد البرنامج وتنفيذه مما يشكل مرحلة تمهيدية للمكتب الوطني لإدارة المخاطر (NORM). وأخيرا، تلعب وزارة المالية أيضا دورا قياديا في ضوء أهمية قضايا تمويل المخاطر في المرحلة الأولى من البرنامج.

IV. الفحص الأولي الاجتماعي والبيئي

يعتبر البرنامج المقترح " البرنامج القائم على النتائج PforR " مناسبا للحصول على تمويل، من أجل إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. فمن خلال دراسة مرحلة بلورة المفاهيم للأحداث الحرجة المحتملة استنادا إلى أداة الفحص البيئية والاجتماعية للبرنامج القائم على النتائج يتبين أن (أ) من المتوقع اعتبار المخاطر البيئية والاجتماعية للبرنامج مخاطر معتدلة ، (ب) من المرجح اعتبار القدرة الإدارية البيئية والاجتماعية مواتية ، على الرغم من ضرورة معالجة المخاطر المتعلقة بالتعقيد المؤسسي للبرنامج؛ (ج) من الجائز إدارة المخاطر المتعلقة بالسياق البيئي والاجتماعي للبرنامج (التراث الثقافي أو البيئة الطبيعية، إلخ...) (د) انخفاض المخاطر المرتبطة بسمعة البرنامج .

وفيما يتعلق بالمخاطر الاجتماعية والبيئية للمشروع (انظر النقطة "أعلاه)، ووفقا لأهداف البرنامج OP 9.00 لن يمول البرنامج الأنشطة المتوقع أن تتسبب في تداعيات سلبية كبيرة حساسة ومتنوعة، أو غير مسبوقة على البيئة و / أو على الناس . في الواقع، من المرجح أن يجني البرنامج فوائد مهمة في المجتمعات المحلية، سواء من خلال تمويل الركائز المؤسسية في هذه المجتمعات والأنشطة المحددة للبرنامج. ومن المنتظر أن الاستثمارات المادية في أعمال الصيانة تسفر عن تداعيات سلبية اجتماعية من حيث إعادة التوطين وحيازة الأراضي، في حين من الجائز أن تجني الاستثمارات فوائد بيئية، لا سيما إذا ما ارتبطت بتدابير كفاءة الطاقة. كما يجوز أن تظهر فوائد مشتركة للحماية البيئية حيث صُممت أنشطة البرنامج لتحسين قدرة المجال الزراعي وقدرة المرونة ضد الكوارث الطبيعية. ومع ذلك، يتعين إيلاء اهتمام خاص لاستثمارات الحماية من الفيضانات ، سواء من حيث المخاطر الاجتماعية أو البيئية .

فيما يتعلق بقدرة النظم الوطنية المغربية (نقطة "ب" أعلاه)، يملك المغرب أنظمة وطنية موثوق بها وقائمة لإدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة البرنامج، على الرغم من تواجد بعض نقاط الضعف المحددة؛ فعلى سبيل المثال، التعويض في الوقت المناسب في حالات حيازة الأراضي.. وقد تشكل ضرورة التنسيق للحفاظ على المعايير والإجراءات عبر عدد من الوكالات التنفيذية لأنشطة البرنامج إشكالا ويستحق ذلك إيلاء اهتمام خاص به. فسيخضع أي ضعف محدد متعلق بتنفيذ أنشطة البرنامج لإجراءات تصحيحية موصى بها في خطة عمل البرنامج.

يتم إطلاق تقييم النظام الاجتماعي البيئي (ESSA) لتقييم نطاق التداعيات البيئية والاجتماعية التي قد ترتبط بالبرنامج فضلا عن تقييم قدرة المقترض التنظيمية في الإدارة الاجتماعية والبيئية وذلك بالتعاون مع البعثة الأولى للإعداد التي ستحدد أكثر نطاق ومضمون البرنامج. كما تحدد نتائج تقييم النظام الاجتماعي البيئي شكل تصميم البرنامج والتدابير الرئيسية التي يتعين اتخاذها لتحسين إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية حيث يتم إدراج ذلك في خطة عمل البرنامج أو في إطار النتائج. كما ان تطوير تقييم النظام الاجتماعي

البيئي يوفر بالإضافة إلى ذلك منبرا لإشراك أصحاب المصالح في البرنامج لإجراء مشاورات تتعلق بالجوانب الاجتماعية والبيئية.

V. تمويل أولي

المصدر	(مليون دولار أمريكي)
المقترض / المتلقي	
7500 البنك الدولي لنشاء و التعمير IBRD	
000 المؤسسة الدولية للتنمية IDA	
غير ذلك (حد)	000
المجموع	7500

VI. نقطة الاتصال في البنك الدولي

الاتصال بالسيد / ألكس يويمير
المسمى الوظيفي: خبير اقتصادي في البنية التحتية أول
رقم الهاتف: (202) 8083-458
البريد الإلكتروني: abaeumler@worldbank.org

للتواصل: المقترض/العميل/ المستلم
حكومة المغرب
اللقب:
الهاتف:
البريد الإلكتروني:

الوكالات التنفيذية
للتواصل: وزارة الشؤون العامة و الحكامة – السيدة/ بنشيجروم
المسمى الوظيفي: مديرة المشروع لدى رئيس الحكومة
الهاتف:

البريد الإلكتروني: benchekroun@affaires-generales.gov.ma

VII. لمزيد من المعلومات رجاء التواصل مع:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

Telephone:(202) 458-4500

Fax:(202) 522-1500

Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>